مجلة كلية الدعوة الإسلامية

العدد الثامن عشر
2001

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1369 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم 2001 من ميلاد المسيح عليه السلام

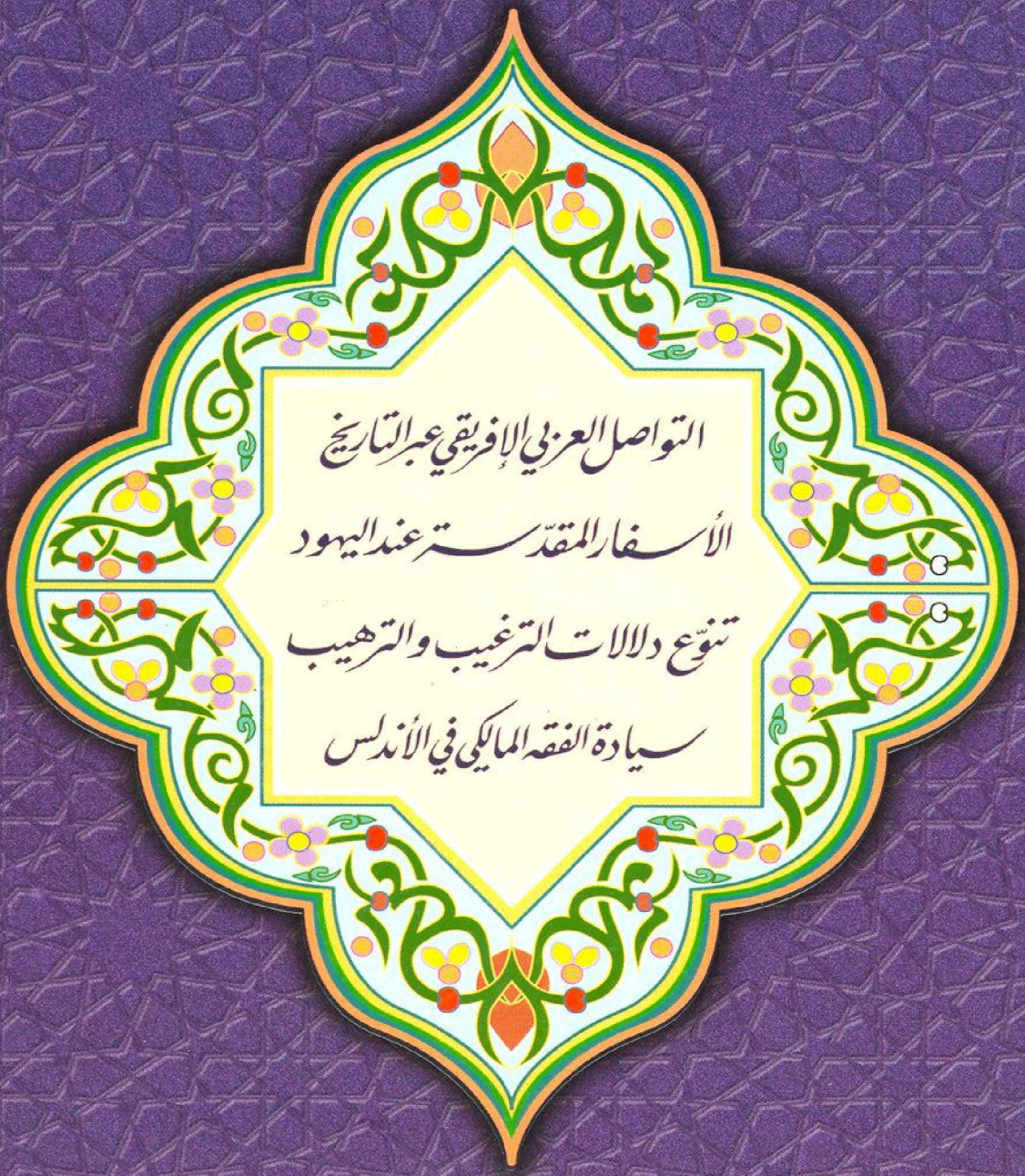

سألني ـ كان الله لي وله ـ عما كتبه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف، رئيس مجمع اللغة العربية القاهري، ورئيس اتحاد المجامع العربية، فيما أظن ـ ينكر أن يكون هذا التركيب في كلام العرب ـ وهو نحو: أذاهب أخواك؟ وما مجهولٌ قومك ـ ويجعل النحويين صنعوه بناء على أبيات من الشعر لا يُعرف قائلوها، ويستدل بأن القرآن الكريم لم يأت فيه مثل هذا الأسلوب، وأنه لم تأتِ عليه شواهد في شعر يُحتج به لجاهليين أو إسلاميين، ويدعو إلى إخراجه من كتب النحو التعليمي، أو كما قال بتعبيره: «ومن الواجب أن نلغي دون تردد هذه القاعدة في النحو التعليمي، حتى نُخليه من خلل كبير أدخله النحاة على باب

المبتدأ والخبر»[1]. والخلل الذي يعنيه، فيما ذكر، هو جَعْل المبتدأ نوعين بغير نصوص يوثق بها، ونقص قاعدة تطابق المبتدأ والخبر في العدد. ولذلك فالصواب عنده أن يقال: أذاهبان أخواك؟ وما مجهولون قومك.

قال صاحبي: وقد عجبت أن تُبنى تلك القضايا على ثلاثة كتب متأخرة فحسب، هي: مغني اللبيب لابن هشام، وشرح الألفية للأشموني، وهمع الهوامع للسيوطي، فهذا ما ذكر الأستاذ من مراجع المسألة في ختام كلمته، وقال: «المراجع»، هكذا بالتعريف.

قلت له: نعم، وما ذكر في الكلمة يدل على أنه لم يستعن بغير هذه الكتب.

قال: أو ليس في هذا سوء ظن بأناس علماء فضلاء، لهم أيد بيضاء، وديون واجبة، على أهل اللسان العربي، وعلينا نحن من بقينا إلى هذه الأزمنة، فعرّفونا وعرّفوا الناس قبلنا هذا اللسان العربي الشريف، فصارت مداخله ومخارجه، وأساليبه وتصرفاته، وفنونه وآدابه، قريبة المتناول، دانية القطوف ـ بأن يُظن أنهم قوم يسهل أن يروج فيهم الباطل، وأن يجوز عليهم الاختلاق؟! ألم يكن واجباً قبل الإقدام على مثل هذه الدعاوي ـ ولا تُدَّعى العصمة لأحد ـ أن يستوثق المرء من الأدلة، وأن يستقصي في البحث، حتى ينتهي إلى اطمئنان أو ما يشبهه من الظن الراجح بشواهده وقرائنه، وأن يتثبت ويتبصّر ويتبيّن؟![2].

قلت له: بلى، ولكن هؤلاء الأساتذة أيضاً من أمثال الدكتور شوقي ضيف ـ أساتذة لهم فضل على أهل هذا اللسان، بما قربوا للطلاب من البعيد، وردّوا عليهم من الشرود، فألفوا الكتب النافعة، ونشروا أسفار العلم، وتُحتمل هَناتهم القليلة، في جنب أعمالهم الجليلة، فينبغي أن يُرفق في مخالفتهم، وأن يُلان القول في الرد عليهم. وإنه إن كان الحقُّ أحقَّ أن يتبع، فإن الرفق ما دخل شيئاً إلا زانه.

---

(1) تيسير النحو التعليمي 88 ـ 89.

(2) انظر في هذا المعنى كلمة بليغة نفيسة لابن جِنّي في الخصائص 1/ 190.

● أبيات مصنوعة:

قال: فعدِّ عن هذا، وخبّرني عما عندك من العلم بشواهد هذه المسألة، وهل يصح ألا يكون لها من الشواهد إلا أربعة أبيات مجاهيل القائلين، كما ذكر الدكتور؟

قلت: ينبغي قبل أن أذكر لك ما يصح أن يُحتج به في هذا ـ أن أبيّن لك أنه يُذكر في كتب النحو المتأخرة أبياتٌ لا يراد بها الاستشهاد، ولكن يُراد بها التمثيل، وتكون لمن لا يُحتج به من الشعراء، وتكون أيضاً أبياتاً مصنوعة للتمثيل والتقريب، يصنعها النحويون، وتكون الصنعة بادية عليها، ولا يُعرف لها سابق أو لاحق، ولا ينبغي أن يُظن أنها الغاية في الباب، ولا أنها هي الحجة التي تبنى عليها القاعدة. ومن ذلك ما نحن فهي، فقد ذكروا بضعة أبيات على هذا الأسلوب، وهن أكثر من أربعة أبيات، لا كما ظن الأستاذ الفاضل أنهن أربعة. فمن ذلك قول القائل:

أمُنجِزٌ أنتمُ وعداً وثقتُ به ... أم اقتفيتم جميعاً نهجَ عُرقوبِ؟[3]

وقوله:

خليليّ ما وافٍ بعهديَ أنتما ... إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ[4]

وقوله:

ما راعِ الخُلان ذِمَّة ناكثٍ ... بل مَنْ وَفَى يَجِدُ الخليلَ خليلاً[5]

---

(3) شواهد التوضيح 66، وشرح الأشموني 1/ 190 و2/ 293.

(4) شرح التسهيل 1/ 269، وشواهد التوضيح 66، وشرح ابن الناظم 106، والمغني 723، والأوضح 1/ 189، وتخليص الشواهد 181، وشرح الشذور 180، وشرح القطر 121، والمساعد 34ب، وائتلاف النصرة 79، وشرح المكودي 30، والعيني 1/ 516، وشرح الأشموني 1/ 157، والهمع 2/ 6، ونتائج التحصيل 944.

(5) شرح التسهيل 3/ 73، وشرح الشذور 388، وشرح اللمحة 2/ 62.

وقوله:

أنــاوِ رجــالــك قــتــلَ امــرىءٍ من العزّ في حُبّك اعْتاضَ ذُلاً[6]؟

وقوله:

فــمــا بــاسـطٌ خـيـراً، ولا دافـعٌ أذىً عــن الــنــاس إلا أنــتــمُ، آل دارمِ[7]

وقوله:

غـيـرُ لاهٍ عـداك، فـاطَّـرِحِ الـلـهـوَ ولا تَـغْـتـرِرْ بـعـارض سـلْـمِ[8]

وقوله:

أقاطنٌ قَومُ سلمى أم نَوَوْا ظَعَنَا؟ إن يظعنوا فعجيب عيشُ مَنْ قَطَنَا[9]

وقوله:

ليت شعري، مُقيمٌ العذرَ قومي ليَ، أم هُمْ في الحب لي عاذلونا؟[10]

فهذه ثمانية أبيات، كما ترى، وكلهن غير منسوب، وإذا تأملت رأيت أنه يكاد يكون مدارهن على ابن مالك، وأستظهر أن يكون هو الصانع لهن للتمثيل، وإذا تأملت أيضاً رأيت أن المرفوع فيهن بعد الوصف مُثَنّىً أو جمع، والوصف مفرد، ذلك أن هذه هي الصورة التي يجب فيها أن يكون المرفوع سادّاً مسد الخبر، أما إذا تطابق الجزءان في التثنية أو الجمع فيجب أن يكونا مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير، إلا على لغة: «أكلوني البراغيث»، فيجوز أن يكون

---

(6) شرح التسهيل 3/ 73، والارتشاف 2269، وشرح الشذور 389، والعيني 3/ 566، والهمع 5/ 80. وأشار العيني أنه أنشده ابن أم قاسم في شرحه الألفية.

(7) تخليص الشواهد 183، والمساعد 34ب، والعيني 1/ 518 (عرضاً)، ونتائج التحصيل 944، وذكر أنه أنشده أبو حيان وابن أم قاسم في شرحيهما للتسهيل.

(8) شرح التسهيل 1/ 275، وتذكرة النحاة 366، والمغني 886، وشرح ابن عقيل 1/ 190، والمساعد 34ب، وشرح الأشموني 1/ 191، والأشباه 2/ 107، ونتائج التحصيل 961.

(9) شرح التسهيل 1/ 268، وشرح ابن الناظم 106، والأوضح 1/ 190، وتخليص الشواهد 181، وشرح الشذور 181، وشرح القطر 122، والمساعد 34أ، وائتلاف النصرة 79، وشرح المكودي 30، والعيني 1/ 512، وشرح الأشموني 1/ 190، ونتائج التحصيل 961.

(10) شرح التسهيل 3/ 73، والارتشاف 2269، وشرح الشذور 390، والمساعد 79ب، الهمع 5/ 80.

المرفوع سادّاً مسد الخبر، وهذا من قِبَل أن الوصف عامل عمل الفعل، فله أحكامه في منع إلحاق علامة العدد، إلا على تلك اللغة. وإذا تطابقا في الإفراد جاز الأمران. وهذا مبيّنٌ في ذيول الألفية وغيرها.

وأمر آخر، هو أنه ليس كل ما يُجهَل قائله لا يُحتج به، فكم من شعر لا يُعرف صاحبه رواه الثقات، أمثال الخليل وسيبويه والفراء وأبي زيد، وذلك حجة بلا شك. وهذا لم يبحثه الأستاذ فيما ذكر من أبيات المسألة.

● **حكاية سيبويه:**

قال: أفلا يكون في هذا الباب حجة إلا هذه الأبيات الموضوعة، كما يبدو؟.

قلت له: بلى، فيه حجج يجدها من تتبع وبحث. فأولها وأعلاها رواية سيبويه ـ رحمه الله ـ هذا الأسلوب في كتابه عن العرب. قال: «هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل، نحو: الحسن والكريم، وما أشبه ذلك ـ مجرى الفعل، إذا أظهرْتَ بعده الأسماء أو أضمرتها. وذلك قولك: مررت برجل حسن أبواه، و: أَحَسَنٌ أبواه؟ و: أخارج قومك؟ فصار هذا بمنزلة: قال أبواك، وقال قومك، على حد من قال: قومك حسنون، إذا أَخَّروا، فيصير هذا بمنزلة: أذاهب أبواك؟ و: أمنطلق قومك؟ فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت: قومك منطلقون، وقومك حسنون، كما تقول: أبواك قالا ذاك، وقومك قالوا ذاك»[11].

وتفسير هذا الكلام بلسان النحو المتأخر: هذا باب الوصف الذي يجري مجرى الفعل، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وإنما تجري هذا المجرى إذا رفعت ظاهراً، واعتمدت على شيء يسبقها، نحو الموصوف والاستفهام، وجريانها مجرى الفعل أنها توحّد ومرفوعها مثنى أو مجموع، نحو: مررت برجل حسن أبواه، و: أحسن أبواه؟ وكما تُلحِق بالفعل علامة التثنية والجمع إذا أخرته، تُثنّي هذا أيضاً أو تجمعه إذا

(11) الكتاب 2/ 36.

أخرته، فتقول: أبواه حسنان، وقومك حسنون، كما تقول: أبواك قالا، وقومك قالوا.

ومن جريانه ذلك المجرى أن تؤنثه إذا كان مؤنثاً، وفي ذلك قال سيبويه: «فإن بدأت بنعت مؤنث فهو يجري مجرى المذكر إلا أنك تدخل الهاء، وذلك قولك: أذاهبة جاريتاك؟ و: أكريمة نساؤك؟ فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل، إذا قلت: قالت نساؤكم، وذهبت جاريتاك»[12].

ثم بيّن أحكام تأنيث الفعل وما يجري مجراه من الصفات لمرفوعاتها المؤنثة، وقال: «وقال الخليل، رحمة الله تعالى: فعلى هذا المثال تجري الصفات»[13]، وغالب ما يرويه سيبويه في الكتاب عن الخليل، وهذا صريح في أن الكلام السابق عنه.

قال: «وكذلك: شاب وشيخ وكهل، إذا أردت شابّينَ وشيخينَ وكهلينَ، تقول: مررت برجل كهلٍ أصحابُه، ومررت برجل شابٍّ أبواه. قال الخليل، رحمه الله: فإن ثَنَّيت أو جمعت فإن الأحسن أن تقول: مررت برجل قرشيان أبواه، ومررت برجل كهلون أصحابه، تجعله اسماً بمنزلة قولك: مررت برجل خَزٍّ صُفَّتُهُ[14]. وقال الخليل، رحمه الله: من قال: أكلوني البراغيث، أجرى هذا على أوله، فقال: مررت برجل حَسَنَيْنِ أبواه، ومررت بقوم قرشِيِّينَ آباؤهم»[15].

يقول: إذا أردت أن تثنى الصفة أو تجمعها فالأحسن أن ترفع، فتكون هي وما بعدها مبتدأً وخبراً على التقديم والتأخير، أما على لغة «أكلوني البراغيث» فلك أن تجعلها في التثنية والجمع تابعة لما قبلها، فتقول على الوجه الراجح: مررت برجل حسنان أبواه، وعلى الوجه الآخر: مررت برجل حسنين أبواه.

قال: «وكذلك أفعل، نحو: أعور وأحمر، تقول: مررت برجل أعورَ

---

(12) الكتاب 2/ 36.

(13) الكتاب 2/ 41.

(14) الصُّفَّة: ما يُوطَّأُ به السرج.

(15) الكتاب 2/ 41. وانظر المقتضب 4/ 155.

أبواه، وأحمرَ أبواه، فإن ثنَّيت قلت: مررت برجل أحمران أبواه، تجعله اسماً، ومن قال: أكلوني البراغيث، قلت على حد قوله: مررت برجل أعوريْنِ أبواه، وتقول: مررت برجل أعورَ آباؤه، كأنك تكلمت به على حد: أعورينَ، وإن لم يُتكلم به... قال الشاعر، وهو النابغة الجعدي:

ولا يَشْعر الرمحُ الأصمُّ كعُوبُه بِشَرْوة رَهْطِ الأَعْيَطِ المُتَظَلِّمِ[16]

وأحسن من هذا: أعُورٌ قومُك؟ ومررت برجل صُمٌّ آباؤه، وتقول: مررت برجل حسانٍ قومُه، وليس يجري هذا مجرى الفعل، إنما يجري مجرى الفعل ما دخل الألفُ والنونن، والواو والنون، في التثنية والجمع، ولم يغيره، نحو قولك: حَسَن وحَسَنانِ... وأما حِسَان وعُور، فإنه اسم كُسر عليه الواحد، فجاء مبنياً على مثالٍ كبناء الواحد.. واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون، نحو: حَسَن وحِسَان، فإن الأجود فيه أن تقول: مررت برجل حسان قومه، وما كان يجمع بالواو والنون، نحو: منطلق ومنطلقين، فإن الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: مررت برجل منطلق قومه»[17].

قال صاحبي: فسّر لي هذا الكلام.

قلت: معناه أن ما كان على «أفعل» حكمه حكم غيره، لكنه لا يجمع جمعاً سالماً، فإذا قلت: مررت برجل أعورَ آباؤه ـ استوت فيه اللغتان. أما جمع التكسير في هذا وغيره، فليس كالجمع السالم؛ ذلك أن الجمع السالم يشبه الفعل بعلامة العدد، وسلامة المفرد، فوضعه موضع الفعل يكون على تلك اللغة القليلة، وجمع التكسير ليس كذلك، فإذا قلت: مررت برجل حسانٍ قومه، وعُورٍ آباؤه ـ لم يكن جارياً على تلك اللغة، للعلة المذكورة، بل هو راجع هنا على المفرد، والمفرد راجح على الجمع السالم.

---

(16) شعره 144، والأصم: الصلب، وكعوبه: عُقَده، والثروة: كثرة العدد، والأعيط: الطويل، والمراد: المتطاول، والمتظلم: الظالم هنا. يقول هذا متوعداً. وانظر شرح أبيات سيبويه 2/ 22.

(17) الكتاب 2/ 41 ـ 43. وانظر في هذا مثلاً: الأصول 1/ 136، وأمالي ابن الشجري 3/ 176، وشرح المفصل 3/ 54 و6/ 82، والإيضاح في شرح المفصل 1/ 445، وأمالي ابن الحاجب 569، وشرح التسهيل 3/ 100، وشرح الرضي 2/ 308، والارتشاف 2355، وتذكره النحاة 113.

قال سيبويه: «واعلم أن من قال: ذهب نساؤك، قال: أذاهبٌ نساؤك؟ ومن قال: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ قال: أجاءٍ موعظة؟ تذهب الهاء ههنا كما تذهب التاء في الفعل، وكان أبو عمرو يقرأ: ﴿خاشعاً أبصارهم﴾»[18].

يبين هنا أن إجراء الوصف مُجرى الفعل كما يكون من قِبَل العدد على لغتين، يكون كذلك من قِبَل الجنس على لغتين، فمن لا يؤنث الفعل لا يؤنث الوصف المشبّه به وذكره قراءة أبي عمر في سورة القمر ـ وقد قرأ بها معه حمزة والكسائي ـ ينبئك أن هذه الأحكام تكون في باب الحال أيضاً، كما تكون في باب النعت، وفي باب المبتدأ ـ فتتمة الآية: ﴿خاشعاً أبصارهم يخرجون﴾ ـ وأن الوصف يُشترط له ليكون كالفعل أن يعتمد على نحو الاستفهام، والمنعوت، وصاحب الحال. وقد أنشد شواهد لهذا، منها في اعتماد الوصف على صاحب حال، قول الفرزدق:

وكنا ورثناه على عهد تُبَّعٍ طويلاً سواريه، شديداً دعائمُهْ[19]

فأفرد وذكّر، ورواية الديوان: «طِوالاً» و«شِدَاداً» بالجمع. ومنها في اعتماده على ما هو في حكم المبتدأ، قول الكميت بن معروف:

وما زلتُ محمولاً عليَّ ضغينةٌ ومضطلعَ الأضغانِ مذ أنا يافع[20]

فذكّر «محمولاً» وهو رافع «ضغينة»، وهو مؤنث، لمّا كان التذكير والتأنيث للمرفوع المجازيّ جائزين. قال سيبويه: «وهذا في الشعر أكثر من أن أحصيه لك»[21].

---

(18) الكتاب 2/ 43، والقراءة في السبعة 617، والتبصرة 340، والتيسير 205، والنشر 2/ 380، والقراءة الأخرى: ﴿خُشَّعاً﴾ بالجمع. ولي في تخريج الآي بذكر أرقامها رأيٌ ذكرت طرفاً منه في مقدمة كتابي: الوقف الصرفي.

(19) الكتاب 2/ 43، والديوان 765، وشرح أبيات سيبويه 1/ 338. والسواري: الأساطين، جمع سارية.

(20) الكتاب 2/ 45، وشرح أبيات سيبويه 1/ 363، وشرح ابن الناظم 373، والعيني 3/ 324. والكميت بن معروف هو الكميت الأوسط، بَيْن الكميت بن ثعلبة جده، والكميت بن زيد، وكلهم أسدي، وابن معروف مخضرم، قال ابن سلام: «أشعرهم قريحة». انظر طبقات فحول الشعراء 195، ومعجم الشعراء 238، والمؤتلف 170.

(21) الكتاب 2/ 44.

ومن هذا الباب في القرآن الكريم: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾، والأهل يستعمل استعمال الجمع، لأنه اسم جمع، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾. وقد رد ابن الشجري على مكيّ قوله: إن توحيد ﴿الظالم﴾ لجريانه على موحّد[22] ـ بأن الوصف يوحّد كالفعل ومرفوعه مُثنّى أو مجموع[23].

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ﴾[24]، في غير موضع، وقوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾، وقوله: ﴿وَظَنُّوٓا أَنَّهُمْ مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ وقوله: ﴿وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ﴾، في غير موضع، وقوله: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾.

● الإطالة عن سيبويه:

وقد أطلت في نقل نصوص سيبويه وشرحها لأمور، منها: تعرّف المسألة في منشئها ومبدئها على ما هي عليه في أقدم مصدر للنحو وأعظمه، وهكذا ينبغي أن يكون البحث فيما يرى الفقير إلى الله. ومنها: بيان أنه لا ينبغي أن يُستغرب إفراد الوصف في باب المبتدأ، والمرفوع مثنى أو جمع؛ لأن لذلك شبهاً في النعت والحال والخبر إذا رفعن ما له سبب بالمنعوت وصاحب الحال والمبتدأ، وما ذاك إلا لأنه يستعمل الاسم استعمال الفعل، وقد جمع سيبويه هذا كله في هذا الباب، وجعله مذهباً واحداً، وسبيلاً لا يختلف. ومنها: استقصاء الأمثلة التي ذكرها سيبويه، وهي حجة فيما ينكره الأستاذ، نحو أحسن أبواه؟ و: أخارج قومك؟ و: أذاهبة جاريتاك؟ و: أكريمة نساؤك؟ و: أقرشي أبواه؟ ومنها: طلاوة ألفاظ سيبويه، وأنها لا يؤدي عنها غيرها ما تؤديه، وكذلك كل ألفاظ بليغة صادرة عن قريحة، وملكة صحيحة.

قال صاحبي: أفيجوز أن يَحْكُم المرء في مسألة من النحو حكماً قاطعاً،

---

(22) مشكل الإعراب 203.

(23) أمالي ابن الشجري 3/ 176.

(24) سورة النحل: الآية: 13.

بغير أن ينظر في الكتاب، وأن يرجع إلى شيخ الطريقة، وإمام القوم، ورأس المذهب، وليس يطلب إليه أحد أن يوافقه، ولكن لا أقل من أن يرى ما أبداه، ويتأمل ما انتحاه، فيحفظ له سابقته، ويعرف له مقامه، ويعلم مبدأ القصة، وأول المسألة؟!

● إعمال الوصف بغير اعتماد:

قلت له: لا، ولكنك عُدت إلى ما لا أستحبه من إغلاظ القول، والتشنيع على المخالف، فلنبق فيما نحن فيه. ففي الكتاب موضع آخر للمسألة يحسُن أن نذكره، وهو ما نقله عن الخليل في حكم الوصف إذا لم يعتمد على شيء يسبقه. قال: «وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنه يُستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنيّاً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم، فتقول: ضرب زيداً عمرٌو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً، ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخَزٌّ صُفَّتُك. فإن لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: يقوم زيد، وقام زيد ـ قبح، لأنه اسم. وإنما حَسُن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره، فتقول: هذا ضاربٌ زيداً، وأنا ضاربٌ زيداً، ولا يكون: ضارب زيداً، على: ضربت زيداً، وضربت عمراً. فكما لم يَجُزْ هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم فصيل، وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة، وقد يوافق الشيءُ الشيءَ ثم يخالفه، لأنه ليس مثله»[25].

يبين هنا أنه لا بد للوصف ليعمل عمل الفعل من أن يعتمد على شيء

(25) الكتاب 2/ 127 ـ 128.

قبله، فإذا قلت: قائم زيد، فإن أردت به مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير ـ جاز ذلك، ووصفه بأنه عربي جيد، ونحوه: تميميّ أنا، ومشنوء من يَشنؤُك ـ وإن أردت أن تجعله كالفعل، أي أن تجعل «قائم» مبتدأ، وتجعل «زيدٌ» فاعلاً به يسد مسد الخبر، فذلك قبيح.

قال صاحبي: فهذا اختلاف إذاً نظريّ، فإما أن تعرف هذا الإعراب، وهو القوي الحسن، وإما أن تعرف ذاك الإعراب، وهو الضعيف القبيح.

قلت له: لا، لأن الفرق يظهر في التثنية أو الجمع، فالوجه الحسن: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون، والوجه القبيح: قائم الزيدان، وقائم الزيدون.

قال: فهذا قبيح فحسب، وليس بممنوع، ولا خارج من كلام العرب.

قلت: نعم، وهذا ما صرح به ابن السراج، قال: «وحسنٌ عندهم: أقائم أبوك؟ و: أخارج أخوك؟ تشبيهاً بهذا (المعتمد على موصوف أو مبتدأ)، إذا اعتمد على شيء قبله (من نفي أو استفهام)، فأما إذا قلت: قائم زيد، فأردت أن ترفع زيداً بقائم، وليس قبله ما يعتمد عليه البتة ـ فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه... فإذا قلت: قائم أبواك ـ فقائم مرتفع بالابتداء، وأبواك رفع بفعلهما، وهما قد سدا مسد الخبر»[26]. فأنت تعرف الآن أنه جائز على قبحه عند الخليل وسيبويه أيضاً.

● مذاهب النحويين فيه:

ولذلك لم يصب الزجاجيُّ الحقَّ في تصريحه بأن سيبويه لا يجيزه، قال: «وإذا قلت: قائم زيد، قلت في التثنية: قائمان الزيدان، وفي الجميع: قائمون الزيدون، ثنيت قائماً وجمعته لأنه خبر مقدم، ولا يجيز سيبويه غير ذلك»[27].

---

(26) الأصول 1/ 60.

(27) الجمل 37.

وقد نسبوا إلى الأخفش والكوفيين إجازة ذلك، ولا يتضح بادي الرأي على أي وجه يجيزونه، أعلى قوة وكثرة، أم على ضعف وقلة؟[28] فإن كان على الآخر فهو مذهب الخليل وسيبويه، كما رأيت.

وأشار الزجاجي إلى مذهبهم بغير أن يسميهم، قال: «وقد أجاز غيره (أي: غير سيبويه). وجهاً آخر، وهو أن تقول: قائم زيد، فترفع قائماً بالابتداء، وزيداً بفعله، ويسد مسد الخبر، فتقول في التثنية: قائم الزيدان، وفي الجميع: قائم الزيدون، فتوحده، لأنه قد جرى مجرى الفعل المقدم»[29].

واشتد الزمخشري في منع إعمال الوصف بغير اعتماد، ولو علم أن سيبويه يجيزه على قبح ما اشتد هذا الاشتداد، قال: «ويشترط اعتماده على مبتدأ أو موصوف أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف نفي، كقولك: زيد منطلقٌ غلامُه، وهذا رجل بارعٌ أدبُه، وجاءني زيد راكباً حماراً، و: أقائم أخواك؟ وما ذاهب غلاماك. فإن قلت: بارعٌ أدبُه، من غير أن تعْمِده بشيء، وزعمت أنك رفعت به الظاهر ـ كُذِّبْتَ، بامتناع: قائمٌ أخواك»[30].

وبيّن السهيليّ في تعليقه على الجمل جهة منع ما أجازه الأخفش والكوفيون في القياس، وقال: «ويعضد هذا من السماع أنهم لم يحكوا عن العرب: قائم الزيدان، ولا: ذاهب إخوتك، إلا على الشرط الذي ذكرناه (وهو الاعتماد)، ولو وجد الأخفش ومن قال بقوله مسموعاً لاحتجوا به على الخليل وسيبويه. فإذا لم يكن مسموعاً، وكان بالقياس مدفوعاً، فأخلق به أن يكون باطلاً ممنوعاً»[31].

---

(28) انظر كتاب الشعر 287، وأمالي ابن الشجري 3/ 220، واللباب 1/ 124، وشرح المفصل 6/ 79، والإيضاح في شرح المفصل 1/ 641، وشرح الجمل 1/ 553، والتسهيل 44، وشرحه 1/ 273، وشرح الكافية الشافية 14ب، وشرح الرضي 1/ 583، والبسيط 1/ 583، والارتشاف 1082، وشرح اللمحة 2/ 62، والمساعد 34ب، وائتلاف النصرة 79، والهمع 2/ 6، وشروح الألفية في باب الابتداء، وغيرها.

(29) الجمل 37.

(30) المفصل 229.

(31) نتائج الفكر 425.

وفي هذا تسليم بما ذكره الزجّاجي من أن سيبويه يمنعه، وسترى أن فيه ما يصح الاحتجاج به. ويبدو أيضاً أن السهيلي فهم مما ذكره سيبويه عن الخليل تبعاً لشيخه ابن الطَّراوة أن الخليل يمنع تقديم الخبر على المبتدأ، ووجهه توجيهاً ضعيفاً[32]، وذلك الكلام لا يُفهم ما فهماه.

وذكر ابن يعيش في غير الموضع الذي نقلته من المفصل أن سيبويه يجيزه وابن السراج، وإن كان فيه قبح[33].

وردَّ ابن الحاجب مذهب الأخفش والكوفيين كفعل الزمخشري والسهيلي بأنه لم يثبت عن العرب[34].

وذكر ابن مالك قول سيبويه الذي يُفْهَم من الكتاب، وكأنه يردّ على الزجاجيّ، قال: «وإن فُعل به ذلك دون استفهام أو نفي ـ قبُح عنده دون منع. هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره. ومَنْ زعم أن سيبويه لم يُجز جَعْلَه مبتدأً إذا لم يل استفهاماً أو نفياً ـ فقد قوّله ما لم يقل. وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسناً»[35].

فهذا هو الفرق بين مذهبه ومذهب سيبويه، فيما يرى ابن مالك. ولم يقبل أبو حيان رأي ابن مالك هذا في مذهب سيبويه، ولكنه لم يُبد حجة في رده[36].

ووصف ابن مالك في موضع آخر من كتبه ما ذهب إليه الأخفش بأنه قليل[37]. ونحوه في الألفية:

وأولٌ مبتدأٌ والثاني ... فاعلٌ أغنى في: «أسارٍ ذانِ»

وقِسْ، وكاستفهامِ النفي، وقدْ ... يجوز نحوُ: «فائزٌ أولو الرَّشَدْ»[38]

---

(32) نتائج الفكر 407.

(33) شرح المفصل 1/ 96.

(34) الإيضاح في شرح المفصل 1/ 641.

(35) شرح التسهيل 1/ 273.

(36) الارتشاف 1083.

(37) شرح العمدة 1/ 156.

(38) الألفية 17.

● **ما يُحتَجُّ به في غير المعتمد:**

واحتج له بقول القائل:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ، فلا تك مُلغياً مقالة لِهْبيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ[39]

وهو ليس حجة عند ابن هشام[40]؛ لأنه يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً، و«بنو لهب» مبتدأ مؤخراً، وجاز الإخبار بالمفرد عن الجمع لأنه على «فعيل»، فهو مثل: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾، وقول الشاعر:

نَصَبْنَ الهوى، ثم ارْتَمَيْن قلوبَنا بأسهم أعداءٍ، وهُنَّ صديقُ[41]

وقول الحماسيّ:

إذا لاقيتِ قومي فاسألِيهم كفى قومٌ بصاحبهم خبيرا[42]

قلت: ومثله: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ و﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾، وقول الشاعر:

هُنَّ صديق للذي لم يَشِبِ[43]

وجاء على هذا النحو «فَعول» أيضاً، نحو: ﴿هُوَ ٱلْعَدُوُّ﴾ وغير موضع في القرآن، و﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ﴾، وفي موضع آخر: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾.

ويُحتج أيضاً لمذهب الأخفش والكوفيين بإنشاد أبي زيد لزهير بن مسعود الضبي، أو غيره:

---

(39) شرح التسهيل 1/ 273، وشرح العمدة 1/ 157، وشرح الكافية الشافية 15أ، وشرح ابن الناظم 106، والأوضح 1/ 180، وشرح القطر 272، وتخليص الشواهد 182، وشرح ابن عقيل 1/ 194، وائتلاف النصرة 79، والعيني 1/ 518، وشرح الأشموني 1/ 192، والهمع 2/ 7، ونتائج التحصيل 958.

(40) تخليص الشواهد 182، والأوضح 1/ 180، وغيرهما.

(41) لجرير، في ديوانه 398.

(42) شرح الحماسة للمرزوقي 1631.

(43) شرح الأشموني 1/ 192.

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المُثَوِّبُ قال: يالا[44]

ونقل أبو علي عن الجرمي عن الأخفش أنه لا يُعرب مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير؛ من أجل الفصل بين «خير» وما يتعلق به ـ وهو «منكم» بالأجنبي ـ وهو «نحن»؛ لأنه على هذا مبتدأ، وإذا كانا مبتدأ وفاعلاً سد مسد الخبر، جاز ذلك؛ لأن الفاعل بالقياس إلى عامله ليس بأجنبي[45]. ونقل أبو علي في بعض كتبه عن بعض شيوخه أن هذا غير جائز أيضاً؛ لأن اسم التفضيل لا يعمل في ظاهر في غير مسألة الكحل، فلم يبق إلا أن يكون «نحن» تأكيداً للضمير المستتر في «خير»، ولـ«خير» مبتدأ محذوف[46]. وهذا ما يستحسنه أبو علي في البيت، ويجعل ما ذهب إليه الأخفش جائزاً قبيحاً، للعلة المذكورة[47].

ويذهب ابن مالك فيه مذهب الأخفش[48].

وسوغ أبو حيان أنه ابتداء وخبر بأنه لا فصل بأجنبي على قول الكوفيين: إن المبتدأ والخبر مترافعان. ولو أُخذ بالقول المشهور في رافع المبتدأ والخبر ـ يمكن أن يكون هذا البيت ضرورة. ولا يُسلَّم أيضاً أن الفصل بين اسم التفضيل و«مِنْ» ممتنع كالفصل بين المتضايفين؛ لجواز الفصل في التفضيل بالتمييز والفاعل والظرف، وعدم جوازه بهذه في المتضايفين[49].

---

(44) النوادر 185، والزاهر 1/ 236 (ونسبه إلى الفرزدق، وليس في ديوانه)، وكتاب الشعر 271 و286، والبغداديات 415، والخصائص 1/ 276، وغير موضع، والمخصص 2/ 186 (ونسب إنشاده إلى الفراء)، وتنقيح الألباب 403، وشرح التسهيل 1/ 273، وشرح الرضي 1/ 310، واللسان 16/ 39 (ل و م، ونسبه إلى الفرزدق عن ابن سيده عن ابن الأنباري)، والمغني 581، وتخليص الشواهد 185، وشرح ابن عقيل 1/ 193، والمساعد 34ب، والعيني 1/ 520، والهمع 3/ 74، وشرح شواهد المغني 2/ 595، ونتائج التحصيل 958، والخزانة 2/ 6، وشرح أبيات المغني 4/ 325. وزهير جاهلي. وفي النوادر: «قال زهير بن مسعود الضبي، أو سويد، شك أبو زيد». ولم أدر من سويد؟ وقد يكون سويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو مخضرم معروف. والمثوّب: المستصرخ، من التلويح بالثوب، ويالا: يا لبني فلان، اختصره.

(45) كتاب الشعر 271.

(46) الخزانة 2/ 9.

(47) البغداديات 415.

(48) شرح التسهيل 1/ 273، وانظر المساعد 34ب.

(49) نتائج التحصيل 959، ينقل عن شرح أبي حيان للتسهيل.

يريد نحو: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ﴾، وزيد أكثر علماً من عمرو، وما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد. وهذه، كما ترى، معمولات لاسم التفضيل، وقد أجازوا في المتضايفين الفصل بمعمول المضاف، على ما هو معروف من قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلُ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآئِهِمۡ﴾[50]. وعلى كل حال البيت نحو قولك: أفضلُ زيدٌ من عمرو، وهو فصل غير معهود، فلا يبعد أن يكون ضرورة، على القول بأنه ابتداء وخبر. أما القول بأنه ابتداء وفاعل ففيه الاعتراض بأن اسم التفضيل لا يرفع الظاهر في غير ما استُثني.

ومما يحتمل عندي أن يكون شاهداً لقول الأخفش والكوفيين قول أبي زُبيد الطائي:

وسَمَا بالْمطِيِّ وَالذُّبَّلِ الصُّمِّ لِعَمْيَاءَ في مَفَارِيطِ بيدِ
مُسْتَحِنٌّ بها الرياحُ، فما يَجْتَابُهَا في الظلام كلُّ هَجُودِ[51]

ولا يكون ذلك إلا على رفع «مستحنّ»، وهو مرفوع بضبط القلم في نسخ الكتاب[52]، والمحكم، واللسان، وهو بغير ضبط في أمالي اليزيدي، والتاج، وقال ابن السيرافي: «مجرور، يصلح أن يكون نعتاً لعمياء، ويصلح أن يكون نعتاً لمفاريط، ويجوز أن يكون نعتاً لبيد»[53]. والجر هو الأقرب.

قال صاحبي: ولكن لا يُؤمَنُ ضبط القلم، إذ يُمكن أن يكون اجتهاداً من ناسخ أو ناشر، وربما لم يطلع على البيت السابق.

---

(50) القراءة في نحو النشر 2/ 263، المسألة في نحو شرح التسهيل 3/ 273.

(51) شعره 54، والكتاب 2/ 45، وأمالي اليزيدي 12، وشرح أبيات سيبويه 1/ 289، والجمهرة للقرشي 591، والمحكم 2/ 373، واللسان 16/ 287، والتاج 9/ 187 (ح ن ن). يرثي ابن أخته. والذُبَّل: جمع ذابل، وهو الرمح، سمي بذلك ليُبسه، والصم: الصلاب، وعمياء: أرض لا عَلَم فيها ولا منار، ومفاريط البيد: ما تقطّع منها فلا يصل بينها أثر، أو أطرافها، واستحنت الريح: كان لها صوت كالحنين. وأبو زبيد: حرملة بن المنذر، مخضرم، نصراني، بقي إلى أيام معاوية، ألحقه ابن سلام بالطبقة الخامسة من شعراء الإسلام. طبقات فحول الشعراء 593.

(52) الكتاب 1/ 239 (بولاق)، وأفاد مخرج شرح أبياته أنه في نسخة باريس كذلك.

(53) شرح أبيات سيبويه 1/ 289.

قلت: وهو مع ذلك غير بعيد، لأنه جار على مذهب مبني على السماع، ويذهب إليه جماعة من النحويين. وهو في جمهرة القرشي: «مستحيراً»، من الحيرة، بالنصب. وفي القصيدة التي منها البيت أبيات تحتمل ما يحتمله من الرفع أو النصب أو الإتباع.

ويمكن أن يكون على هذا المذهب قول الفرزدق:

يُقلّب عيناً لم تكن لخليفة مشوهةً حولاء بادٍ عيوبُها[54]

على أن «باد» مبتدأ، و«عيوبها» فاعل به، ولم يعتمد على نفي أو استفهام، ويسهّل ذلك أنه معتمد على موصوف، فالجملة صفة لـ«عيناً». وجاء به ابن الشجري على تسكين ياء المنقوص المنصوب في الضرورة، ونقل ابن جني عن المبرد أن ذلك من أحسن الضرورات[55]، ونقل المعرّي عن الفراء أنه لغة[56]، وحَمْلُه على مذهب من يجيز عمل المبتدأ بغير أن يعتمد جائز أيضاً.

وعلى هذا المذهب، بلا شك، قراءة أبيّ: ﴿ودانٍ عَلَيهم ظِلالُها﴾[57]، بالرفع والتذكير، وقال الفراء: «فهذا مستأنف في موضع رفع»، ولا عجب، فالكوفيون يجيزونه. ولا يصح إعرابه مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير، كما فعل ابن النحاس، ومكي[58]، لأن ﴿دانٍ﴾ بالتذكير لا يُخبَر به عن ﴿ظِلَالُهَا﴾، فلا يقال: ظلالها دان. وقال أبو حيان: «فهذا يمكن أن يستدل به الأخفش»، ونفْي الآلوسي لجواز الاستدلال به في هذا لا يُلتفَت إليه؛ لأنه بغير علة. وما لا

---

(54) ديوانه 51، وأمالي ابن الشجري 1/ 158 و433، ونضرة الأغريض 263، والأشباه 4/ 444 (عن الأمالي).

(55) المحتسب 1/ 126 و2/ 343، وهذا النقل عن المبرد في أمالي ابن الشجري 1/ 157، ونضرة الإغريض 262، والخزانة 8/ 348، وشرح شواهد الشافية 406 (عن الأمالي)، ولم أجد ذلك في المقتضب أو الكامل.

(56) عبث الوليد 147، وانظر ضرائر ابن عصفور 93، وضرائر الآلوسي 177.

(57) معاني القرآن للفراء 3/ 216، وتفسير الطبري 29/ 132، وإعراب القرآن لابن النحاس 5/ 101، وشواذ ابن خالويه 167، وتفسير القرطبي 19/ 139، والبحر 8/ 396، وروح المعاني 29/ 159.

(58) مشكل الإعراب 784.

يُستدل به حقّاً لمذهب الأخفش والكوفيين هو قراءة: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَلُهَا﴾[59]، بالرفع والتأنيث؛ لأنه يمكن أن يكون مبتدأ وخبراً؛ لأنه يصح أن يقال: ظلالها دانية، كما بيّن ابن عصفور وأبو حيان وابن هشام والآلوسي.

● بيت المرّار الفقعسي:

قال صاحبي: قال طال بنا الحديث في هذا الضرب المختلف فيه، وهو إعمال الوصف غير معتمد على نفي أو استفهام، وتركنا الأصل المجمع عليه، وهو إعماله معتمداً على ذلك.

قلت له: لا تنس أن أول ما احتججنا به هو رواية الخليل وسيبويه هذا الأسلوب عن العرب، وهذا لو اقتصرنا عليه وحده لكان كافياً.

ونحتج أيضاً بما أنشده ثعلب للمرّار بين سعيف الفَقْعَسِيّ الأسديّ:

أمُـرْتَـجِـعٌ لـي مـثـلَ أيـامِ حَـمَّـةٍ وأيـامِ ذي قـارٍ عـلـيّ الـرواجـعُ[60]

وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل، وأخذه عنه ابن هشام في شرح اللمحة. فـ«مرتجع» مبتدأ، وهو وصف معتمد على استفهام، «والرواجع» فاعل به سد مسد الخبر، وقد اختلف الوصف ومرفوعه في العدد، فالوصف مفرد، والمرفوع جمع، فيتعين هذا الإعراب؛ لأنه لا يجوز أن يكون المرفوع مبتدأ، والوصف خبراً، إذ لا يُخبَر بالمفرد عن الجمع. والمرّار الفقعسي إسلامي أموي[61]، وقال صاحب الأغاني: من مخضرمي الدولتين، وقيل: لم يدرك الدولة العباسية. وله في كتاب سيبويه وكتب النحو شواهد.

---

(59) الكشاف 4/ 681، ومفاتيح الغيب 30/ 248، وشرح الجمل 1/ 341 و553، وتفسير القرطبي 19/ 139، وتفسير البيضاوي 775، والبحر 8/ 396، وشرح اللمحة 2/ 62، وروح المعاني 29/ 159.

(60) مجالس ثعلب 1/ 208، والمحكم 1/ 191، وشرح التسهيل 1/ 268، وشرح اللمحة 2/ 62، واللسان 9/ 473، والتاج 5/ 351 (ر ج ع). وحمة وذو قار: موضعان.

(61) الشعر والشعراء 699، والأغاني 10/ 325، والمؤتلف 176، ومعجم الشعراء 337، والخزانة 7/ 252.

● حديث: «أَحَيٌّ والداك؟»:

ونحتج بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ عند الشيخين وغيرهما: «جاء رجل إلى النبي ـ ﷺ ـ فاستأذنه في الجهاد، فقال: «أَحَيٌّ والداك؟» قال: نعم، قال: «ففيهما فجاهد»[62].

فقوله: «أحيٌّ والداك؟» هو ما نحن فيه، وترى أن الوصف مفرد، والمرفوع مثنى. وقد استشهد به ابن مالك[63].

قال صاحبي: فكيف تقول في منع بعض النحويين الاستدلال بالحديث على قواعد العربية؟

قلت له: إنما اشتهر المنع عن ابن الضائع وأبي حيان[64]، فهما اللذان تكلما على ذلك، وأنكرا على ابن خروف وابن مالك الإكثار من الاستدلال على المسائل النحوية بالأحاديث النبوية. أما جمهور النحويين فيذكرون الأحاديث في كتبهم، ولا يرون في الاستدلال بها بأساً، بل إنك تجد في كتب أبي حيان ذلك. وأبو حيان ظاهري في الفقه وفي النحو، وظاهريته كان ينبغي أن تحمله على الأخذ بالأحاديث في النحو، ولكنه كان يُسلّم للنحويين السابقين، ولا يستحب مخالفتهم، حتى إنه أعرض عن ابن تيمية بعد مودة بينهما، لترك ابن تيمية قبول كلام لسيبويه[65]، وقد وجد أبو حيّان الأقدمين مقلّين في ذكر الأحاديث، إذا مَا قيس إلى القرآن والشعر، فأنكر إكثار ابن مالك في كتبه منها، وابن مالك كانت له مشاركة في علوم السنة.

ويظن بعض الناس فهماً من عبارات ابن الضائع وأبي حيان أن المتقدمين لا يذكرون الأحاديث البتة، وهذا غير صحيح، فدونك كتب سيبويه والفراء والأخفش والمبرد والزجّاج وأبي علي، وأضرابهم ـ تجدها لا تخلو من

(62) اللؤلؤ والمرجان 3/ 185.

(63) شواهد التوضيح 65.

(64) انظر الاقتراح 17، والخزانة 1/ 10.

(65) البغية 1/ 282.

الأحاديث، أما القلة فينبغي أن يُتطلب سببها، ولا تكون القلة دليلاً على عدم الجواز، فهذا لا بقوله أحد، فمجرد ذكر الأحاديث في مسائل العربية دليل على أنها تصلح للاستدلال في هذا الأمر. وما في كتب اللغة أكثر مما في كتب النحو، والنحو صنو اللغة.

وأما رواية الحديث بالمعنى، فالشعر يروى بالمعنى أيضاً، والدليل على ذلك اختلاف الروايات وقول النحويين: الرواية مغيّرة، والرواية الصحيحة كذا.

وإذا قست رواية الأحاديث إلى رواية الأشعار ـ وجدت فرقاً كبيراً؛ فإن الأشعار لم تجد من العناية والصيانة والتحرّي ودراسة الأسانيد، بل من التأثّم والتحرّج من التغيير ـ ما وجدته الأحاديث. وأكثر الأشعار ليس لها أسانيد، ولكنْ يأخذها الناس من الكتب وِجادة، وإن وُجد لها فلا يُشترط في ناقليها ما يُشترط في ناقلي الأحاديث، ولا يُبحث في أمرهم عدالةً وضبطاً بقدر ما يُبحث في أولئك.

ولا يغب عنك أن كثيراً من الحديث دوّنه قوم يُحتج بكلامهم كمالك والشافعي ـ رضي الله عنهما ـ وأن كثيراً من الرواة كانوا يكتبون ما يتحملونه من الحديث، وأنه ليس كل أصحاب الحديث يجيز الرواية بالمعنى، وبلغ من تحرّجهم أن قال الأعمش: «كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخرّ من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً»[66]، وحكوا عن مالك ـ رضي الله عنه ـ أنه كان يتحفّظ من الباء والتاء والثاء في حديث رسول الله ﷺ[67]، ومن أجاز الرواية بالمعنى إنما أجازها للعالم بمواقع الكلام، وما يقوم بعضه مقام بعض، وما يحيل المعاني من اللفظ، واجتمعوا على أنه لا يجوز لغير من كان كذلك أن يروي بالمعنى[68].

---

(66) الكفاية 274.

(67) الكفاية 275.

(68) انظر الرسالة 370، والكفاية 300، والإلماع 174، ومقدمة ابن الصلاح 226، والباعث الحثيث 118، وتدريب الراوي 2/ 98، وغيرها.

وقد كتب الأستاذ الشيخ محمد الخضر الحسين بحثاً نفيساً في هذا[69]، وختمه بتفصيل حسن، حاصله أن يُدْرَسَ كل حديث يُحتج به وأن يُنظر في رواته ورواياته، فما ترجح أنه من لفظ النبي ـ ﷺ ـ أو لفظ من يُحتج بكلامه ـ كان حجة. وفي الحق إن هذا الدرس ينبغي أن يكون لكل ما يُستدل به في علوم العربية من شعر أو نثر، وليس خاصّاً بالحديث النبوي.

قال صاحبي، وكان من أهل العلم: فهذا الحديث قد روي برواية أخرى، لفظها: «ألك أبوان؟»، فهل يمكن أن تكون إحداهما الأصل، والأخرى من الرواية بالمعنى؟

قلت: أخرج الحديث بلفظ: «أحيٌّ والداك؟»: أحمد، من خمس طرق[70]، والبخاري في الصحيح، في كتاب الجهاد، باب الجهاد بإذن الأبوين، من طريق[71]، وفي الأدب المفرد من طريق[72]، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين، من طريقين[73]، وله عنده طرق لم يذكر فيها اللفظ، ولكن قال: بمثله، والنسائي من طريق[74]، وأبو نُعيم من طريق[75]، والبيهقي من طريقين[76]، والخطيب البغدادي من طريق[77]، فهذه أربعة عشر طريقاً.

وأخرجه البخاري في الصحيح، في كتاب الأدب، باب لا يجاهد إلا بإذن الأبوين، بلفظ: «لك أبوان؟»[78]، وأبو داود بلفظ: «ألك أبوان؟»[79]،

---

(69) الاستشهاد بالحديث في اللغة.
(70) المسند (شاكر) 10/ 53 و11/ 41 و61 و81 و12/ 19.
(71) صحيح البخاري 4/ 71.
(72) الأدب المفرد 1/ 75.
(73) صحيح مسلم 1975.
(74) سنن النسائي 6/ 10.
(75) الحلية 5/ 66 و7/ 234.
(76) السنن الكبرى 9/ 25.
(77) تاريخ بغداد 4/ 250.
(78) صحيح البخاري 8/ 3، وفي بعض فروع النسخة اليونينية: «ألك أبوان؟».
(79) سنن أبي داود 3/ 17.

والترمذي بلفظ: «ألك والدان؟»[80]، والطحاوي بلفظ: «ألك أبوان؟»[81]، فهذه أربعة طرق.

وهذا اللفظ الذي لا شاهد فيه عند البخاري وأبي داود من طريق محمد بن كثير العَبْدِيّ، عن سفيان الثوري. ورواه باللفظ الآخر الذي فيه الشاهد عن سفيان: وكيعُ بن الجراح[82]، عند أحمد[83]، ومسلم، ورواه عن سفيان أيضاً يحيى بن سعيد القطان[84]، عند مسلم. وهذان ـ أعني وكيعاً ويحيى ـ لا يقاسان إلى محمد بن كثير، فقد تكلم فيه ابن معين[85]، فهو أدنى منزلة منهما، فروايتهما عن سفيان أرجح.

وهذا اللفظ عند الترمذي من طريق محمد بن بشار، المعروف بـ«بُنْدار»[86]، عن يحيى بن سعيد القطان. ورواه باللفظ الآخر الذي فيه الشاهد عن يحيى: محمدُ بن المثنى[87]، المعروف بأبي موسى الزَّمِن، عند مسلم والنسائي، وقد قدّم أبا موسى على بندار غيرُ واحد، منهم أبو داود والدارَقُطْني، فروايته أرجح.

وهذا اللفظ عند الطحاوي من طريق محمد بن عبد اللّه بن عبد الأعلى بن كُناسة الأسدي[88]، عن الأعمش. ورواه باللفظ الآخر الذي فيه الشاهد عن الأعمش: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري[89]،

---

(80) سنن الترمذي 4/ 191.

(81) مشكل الآثار 3/ 25.

(82) ترجمته في تذكرة الحفاظ 1/ 306، وغيره.

(83) المسند 11/ 61.

(84) ترجمته في تذكرة الحفاظ 1/ 298، وغيره.

(85) الميزان 4/ 18، وتهذيب التهذيب 9/ 417، وغيرهما.

(86) ترجمته في تذكرة الحفاظ 2/ 511، والميزان 3/ 490، وتهذيب التهذيب 9/ 70، وغيرهن.

(87) ترجمته في تذكرة الحفاظ 2/ 512، والميزان 4/ 24، وتهذيب التهذيب 9/ 425، وغيرهن.

(88) ترجمته في الميزان 3/ 592، وتهذيب التهذيب 9/ 259، وغيرهما.

(89) ترجمته في تذكرة الحفاظ 1/ 273، وغيره.

عند البيهقي. وأبو إسحاق لا يقاس إلى أبي كناسة، فقد تكلم في هذا أبو حاتم[90]، فرواية أبي إسحاق أرجح.

وبهذا تكون رواية: «أحيٌّ والداك؟» راجحة على رواية: «ألك أبوان؟» بكثرة طرقها وتقديم رواتها.

وقد جاء لفظ: «أحي والداك؟» في كلام لابن عمر مرويّ في الأدب المفرد[91].

أحي والداك؟

الكتاب	الرواة				
مسند أحمد		يزيد بن هارون	مسعر	حبيب بن أبي ثابت	أبو العباس السائب بن فرُّوخ	عبدالله بن عمرو بن العاص
		محمد بن جعفر	شعبة			
		وكيع	مسعر وسفيان			
		عفان وبهز	شعبة			
		عفان				
صحيح البخاري		آدم				
الأدب المفرد		علي بن الجعد				
صحيح مسلم	ابن أبي شيبة وزهير بن حرب	وكيع	سفيان			
سنن النسائي	محمد بن المثنى	يحيى بن سعيد	سفيان وشعبة			
حلية الأولياء(*)	الحارث بن أبي أسامة	الحسن بن قتيبة	مسعر			
سنن البيهقي	جعفر بن محمد	آدم	شعبة			
	معاوية بن عمرو	أبو إسحاق الفزاري	الأعمش			
تاريخ بغداد	أحمد بن عبيدالله	إسحاق الأزرق	مسعر			

(90) الجرح والتعديل 7/ 300.

(91) الأدب المفرد 1/ 44.

(*) من هنا فما بعد قبل الراوي المذكور راوٍ أو أكثر.

ألك والدان؟ ـ ألك أبوان؟

الكتاب	الرواة					
صحيح البخاري		محمد بن كثير	سفيان	حبيب بن أبي ثابت	أبو العباس السائب	عبدالله بن عمرو
سنن أبي داوود						
سنن الترمذي	محمد بن بشار	يحيى بن سعيد	سفيان وشعبة			
مشكل الآثار للطحاوي(*)	علي بن معبد وأبو أمية	محمد بن عبدالله الأسدي	الأعمش			

● شواهد محتمِلة:

ويُذكر حديث آخر يحتمل هذا الأسلوب، فيما أخرجه الشيخان من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ الطويل في بدء الوحي، وهو قول النبي ـ ﷺ ـ لورقة بن نوفل: «أوَ مُخْرِجِيَّ هم؟»[92]، وقد تكلم عليه ابن مالك في تعليقه على الصحيح[93]، وجعل «مخرجيّ» خبراً، و«هم» مبتدأ، وذكر أنه لا يجوز العكس، من أجل أن «مخرجيّ» لا يتعرف بالإضافة، فالإضافة فيه لفظية، وأنه لو رُوي: «مخرجي» بتخفيف الياء لجاز أن يكون «هم» فاعلاً سد مسد الخبر؛ ذلك أنه يكون مفرداً، وبتشديد الياء يكون مجموعاً، فإحدى الياءين أصلها واو الرفع، وحذفت النون للإضافة. ولم أجد له رواية بغير تشديد الياء، وذكر السهيلي أنه لم يروَ إلا كذلك[94]، وهذا مفهوم كلام ابن الحاجب[95]، وابن مالك. وأنت خبير أنه يمكن أن يكون «مخرجيّ» مبتدأ، و«هم» فاعلاً،

(*) هذا الجدول مختصر، وثم تفصيل أكثر من هذا.

(92) صحيح البخاري 1/ 6 و6/ 215 وصحيح مسلم 1/ 142.

(93) شواهد التوضيح 65، وانظر عمدة القاري 1/ 59.

(94) نتائج الفكر 426.

(95) أمالي ابن الحاجب 2/ 495.

على لغة «أكلوني البراغيث»، ولم يحمله ابن مالك عليها لقلتها، ونقل أبو حيان عن ابن حَوْط الله[96] أنه يجوز تثنية الوصف وجمعه، وجعل منه الحديث[97]، ومفهوم هذا أنه لا يجعله من اللغة المذكورة، وذكره ابن هشام في القطر، وشرحه شاهداً لها[98].

وجوّز ابن النحّاس[99]، والحَوْفي[100]، وأبو البقاء[101]، والبيضاوي[102]، في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾ ـ أن يكون ﴿هو﴾ فاعلاً و﴿حق﴾ مبتدأ، ولم يستبعده أبو حيان، قال: «و﴿حقّ﴾ ليس اسم فاعل ولا مفعول، وإنما هو مصدر في الأصل، ولا يبعد أن يرفع، لأنه بمعنى ثابت»[103].

وقرأ جمع في الشاذ: ﴿أَفَحَسْبُ الذين كفروا أن يتخذوا عِبادي من دوني اولياء﴾، بإسكان السين وضم الباء من ﴿أَفَحَسِب﴾[104]، منهم علي وابن عباس وعكرمة، رضي الله عنهم. ووصفها الزجاج بالجودة، والزمخشريُّ، وجوز أن تعرب مبتدأ وفاعلاً، وعنه أخذ البيضاوي، وقال أبو حيان: «والذي يظهر أن هذا الإعراب لا يجوز؛ لأن حسباً ليس باسم فاعل فيعمل، ولا يلزم من تفسير شيء بشيء أن تجري عليه جميع أحكامه»[105]، يريد تفسيره بـ«كاف». وقد جَوز هو هذا الإعراب في آية يونس السابقة، وسوغه بأن ﴿حق﴾ بمعنى ثابت،

---

(96) عبد الله بن سليمان، أندلسي، من العلماء، توفي بغرناطة سنة 612هـ، البغية 2/ 44.

(97) الارتشاف 1082، وانظر المساعد 34ب، والهمع 2/ 7، ونتائج التحصيل 956.

(98) شرح القطر 180.

(99) إعراب القرآن لابن النحّاس 2/ 258، وانظر تفسير القرطبي 8/ 351.

(100) البحر 5/ 168.

(101) التبيان 677.

(102) تفسير البيضاوي 281.

(103) البحر 5/ 168، وانظر روح المعاني 11/ 135.

(104) معاني القرآن للفراء 2/ 160، وللأخفش 435، وتفسير الطبري 16/ 26، ومعاني القرآن للزجاج 3/ 314، وشواذ ابن خالويه 85، والمحتسب 2/ 34، والكشاف 2/ 749، ومفاتيح الغيب 21/ 173، وتفسير القرطبي 11/ 65، وتفسير البيضاوي 401، والبحر 6/ 166، والإتحاف 2/ 228.

(105) البحر 6/ 166.

كما رأيت. ثم إنه في آخر الكلام قال: «ولا يبعد أن يرتفع به الظاهر (يريد حسباً)، فقد أجازوا في: مررت برجل أبي عَشْرة أبوه ـ ارتفاع أبوه بأبي عشرة».

وذكر هذا الإعراب في قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾ ابن النحاس[106]، ومكي[107]، وابن الأنباري أبو البركات[108]، وأبو البقاء[109]، وأبو حيان، ورجحه على الإعراب الآخر، وهو أنه مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير ـ بأن هذا الإعراب لا فصل فيه بين العامل والمعمول بالأجنبي؛ إذ ﴿عن آلهتي﴾ متعلق بـ﴿راغب﴾، فإذا كان ﴿أنت﴾ مبتدأ كان أجنبيّاً فاصلاً بينهما، وإذا كان ﴿أنت﴾ فاعلاً كان غير أجنبي، لأن ﴿راغب﴾ عامل فيه[110]، وهو يردّ بهذا إعراب الزمخشري[111]. وأخذ بقول أبي حيان ابنُ هشام[112]، ورد به تجويز ابن مالك الوجهين[113]. ولا يخفى أن ترجيح أبي حيان لا يكون إلا على القول بأن الخبر لا يعمل في المبتدأ، أما على قول الكوفيين: إنهما مترافعان، فيبقى جواز الوجهين في الآية.

ويُعترض جَعْلُ ﴿أنت﴾ فاعلاً باعتراض آخر، هو أن الوصف في هذه الحال لا يرفع الضمير.

● **رفعه الضمير:**

وقد اختلفوا في ذلك، فنسبوا إلى الكوفيين أنهم يمنعونه[114]، وقال

---

(106) إعراب القرآن لابن النحاس 3/ 19.

(107) مشكل الإعراب 456.

(108) البيان 2/ 127.

(109) التبيان 876.

(110) البحر 6/ 194، وانظر شرح ابن عقيل 1/ 198.

(111) الكشاف 3/ 20.

(112) المغني 723، وتخليص الشواهد 183.

(113) شرح التسهيل 1/ 269، وشرح العمدة 1/ 156.

(114) الارتشاف 1080، والمغني 723، وتخليص الشواهد 183، وشرح الشذور، 182، والمساعد 34ب، وائتلاف النصرة 100، والهمع 2/ 6، ونتائج التحصيل 944.

بقولهم السهيلي وابن الحاجب[115]، فلا يقال عندهم: أقائم أنتما؟ بل: أقائمان أنتما؟ وكذا الجمع. وفسر الرضي كلام ابن الحاجب في الكافية على غير ما فسره المصنف في أماليه، فحمله على الإجازة[116]. ووهّم ابنُ هشام ابنَ الحاجب في أن ذلك إجماع[117].

ونسب ابن هشام في شرح الشذور إلى الزمخشري موافقتهم، وذكر في المغني إعرابه لآية مريم ولم يُحمِّله ذلك الرأي، وقال في تخليص الشواهد: «وكأن الزمخشري يوافقهم، لأنه جزم في ﴿أراغب أنت﴾ بذلك»، وهذه العبارة أسلم.

وحجة المانعين، فيما ذُكر، أن الفعل لا ينفصل مرفوعه المضمر، إلا فيما استُثني، لا يقال: قام أنا، ولا: قام أنت، فكذلك الوصف. واعتل ابن هشام في المغني لجواز رفع الوصفِ الضمير المنفصل بأمور: أحدهن: أنه يُجهَل المعنى إن لم يُفصَل، وأما الفعل فالضمير معه بارز، نحو: قمت. الثاني: أن طلب الوصف للمعمول دون طلب الفعل، فاحتُمل معه الفصل. الثالث: أن مرفوع الوصف سد مسد الخبر، وهو واجب الفصل. وزاد في تخليص الشواهد أن مرفوع الوصف ينفصل إذا جرى على غير من هو له حالَ اللبس إجماعاً، فكما فُصل في هذا لغرض، يُفصل في ذاك لغرض سده مسد الخبر، واحتج بقول القائل:

خليلي ما واف بعهدي أنتما

وبالآية، فتوجيهها إلى ابتدائية الضمير مؤدٍّ إلى الفصل بالأجنبي بين الجار ومتعلقه.

وذكر ابن جِنّي أن العرب تقول: أقائم أخواك أم قاعدان؟ وجعله من المطّرد في الاستعمال الشاذ في القياس، ونقل عن المازني أن القياس في ذلك أن يُقال: أقائم أخواك أم قاعدٌ هما؟ قال: «إلا أن العرب لا تقول إلا: قاعدان،

(115) نتائج الفكر 425، وأمالي ابن الحاجب 495.
(116) شرح الرضي 1/ 225.
(117) المغني 723.

فتصل الضمير، والقياس يوجب فصله، ليعادل الجملة الأولى»[118]. وربما شهد هذا المنقول عن العرب لقول المانعين.

قال صاحبي؛ وهو يشهد لنا أن هذا الأسلوب عربي؛ إذ نسبه ابن جِنّي إلى العرب:

● بقية الشواهد المحتملة:

قلت ويحتمل أن يكون من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾، في قراءة من رفع ﴿غير﴾، وهم غير حمزة والكسائي من السبعة، فقد قرآها بالجر[119]، فجعله محتملاً أن يكون منه مكيّ[120]، وابن الأنباري أبو البركات[121]، وأبو البقاء[122]، والبيضاوي[123]، ونَظَر في هذا الإعراب أبو حيان بأن الظاهر أنه لا يجوز أن تدخل على الوصف «مِن» الاستغراقية؛ لأنه إذا جرى مجرى الفعل لا يكون فيه عموم، ولأنه لا يُحفظ عن العرب نحو: هل من قائم الزيدان[124].

ويحتمله أيضاً قوله تعالى: ﴿أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[125].

● بيت لابن هَرْمة:

ويحتمله عندي ما أنشده سيبويه لابن هرمة:

أَنَصْبٌ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِم رجالي، أم هُمُ دَرَجَ السُّيولِ؟[126]

---

(118) الخصائص 1/ 100 وانظر الارتشاف 1081، وفيه أن القياس: أقائم أخواك أم قاعد؟ ويجوز أن يكون تحريفاً وأن يكون وهماً. وانظر حاشية الصبان 1/ 191، وحاشية الخضري 1/ 89.

(119) السبعة 534، والتبصرة 304، والتيسير 182، والنشر 2/ 351.

(120) مشكل الإعراب 592.

(121) البيان 1/ 286.

(122) التبيان 1072.

(123) تفسير البيضاوي 574.

(124) البحر 7/ 300.

(125) مشكل الإعراب 765، والبيان 2/ 468.

(126) الكتاب 1/ 416، ومجاز القرآن 1/ 107، وتفسير الطبري 7/ 368 (المعارف)، وشرح أبيات سيبويه 1/ 189، والأعلم 1/ 206، والكشاف 1/ 435، وأساس البلاغة 128، واللسان 3/ 92، =

يقال: نَصْب، بفتح فسكون، وهو مصدر نصبته، ويستعمل بمعنى المنصوب. ويقال نُصْب، بضم فسكون، وهو أيضاً المنصوب، مثل: ضَعْف وضُعْف. ويقال: نَصَب، بفتحتين، ويمكن أن يكون عندي بمعنى المفعول أيضاً، مثل: جَزَر وحَلَب. ويقال: نُصُب، بضمتين، ويجوز أن يكون مفرداً، فيكون مثل: شُغْلٍ وشُغُل، وقُطْب وقُطُب، والجمع أنصاب، وأن يكون جمعاً، والمفرد نَصْب، مثل: رَهْن ورُهُن، وسَقْف وسُقُف.

وقد قرئ بذلك كله في قوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾، في المائدة، وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾، في المعارج[127]. إلا أن السبعة لم يختلفوا في موضع المائدة أنه بضمتين، واختلفوا في موضع المعارج، فقرأه ابن عامر وحفص بضمتين، وقرأه الباقون بفتح فسكون[128].

وتوجيه هذه القراءات واللغات مختلف شيئاً في الكتب، وما ذكرته أمثل ما يمكن أن يفهم منها[129].

أما بيت ابن هرمة، فلا بد من سكون الصاد فيه للوزن، والنون مفتوحة أو مضمومة، وعلى كليهما اللفظ مفرد بمعنى المفعول، وإذا كان كذلك فهو مما نحن فيه، فـ«نصب» مبتدأ، و«رجالي» مرفوع به.

ولكن يكدر هذا أمران:

أحدهما: أن «نَصْب» مصدر، والمصدر يخبر به عن المثنى والجمع، فيحتمل أن يكون خبراً عن «رجالي».

والآخر: أن المعنى على التشبيه، ويجوز أن يشبه الجمع بالمفرد، فيقال: هؤلاء الرجال مثل النصب للمنية، ثم حذفت الأداة على طريقة التشبيه البليغ،

= والتاج 2/ 41 (درج)، ومجموع شعره الموسوم بديوان ابن هرمة 192. ودرجُ: بالنصب والرفع، ولهذا أنشده سيبويه، أي طريقها وممرها.

(127) البحر 3/ 424 و8/ 336.

(128) السبعة 151، والتبصرة 359، والتيسير 214. والنشر 2/ 391.

(129) انظر معاني القرآن للفراء 3/ 186، وللأخفش 273، ومجاز القرآن 1/ 152، و2/ 270، وتفسير الطبري 29/ 56، ومعاني القرآن للزجاج 2/ 146 و5/ 224، والكشاف 2/ 336، ثم كتب التفسير والمعجمات من بعد.

فيصح كذلك الإخبار بـ«نصب» عن «رجالي».

ورواية أبي عبيدة، وعنه أخذ الطبري:

أرجماً للمنون يكون قومي وريب الدهر، أم درج السيول؟

ولا شاهد لنا فيها.

● بيت أبي نُواس:

وينشدون بيتاً لأبي نواس، فيه استعمال نحو: غير قائم الزيدان، وهو في معنى: ما قائم الزيدان، وهو:

غيرُ مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحَزَن[130]

وهو بيت مستشكَل من قديم. إذ نقل أبو حيان أن علي بن عثمان بن جني سأل أباه عنه[131]. وتحرّف الكلام في شرح ابن عقيل، ففيه: «وقد سأل أبو الفتح بن جني ولدَه عن إعراب هذا البيت، فارتبك في إعرابه». وفي نسختين من الشرح: «وقد سأل أبا الفتح...»[132]، على الصواب، وأفاد الخضري أنه في بعض النسخ بالواو. وذكر أبو نزار الملقب بملك النحاة أنه سئل عنه ببغداد، فلم يعرف وجه الرفع في «غير»، وأن أول من أخطأ فيه شيخه الفصيحي[133]. وذكر ابن الشجري أنه سئل عنه أيضاً. وعده ابن هشام من مشكل التراكيب التي وقعت فيها «غير». وذكر الأقوال فيه، وهي ثلاثة:

---

(130) ليس في ديوانه، وهو في أمالي ابن الشجري 1/ 47، وأمالي ابن الحاجب 638، وشرح التسهيل 1/ 275، وشرح الرضي 1/ 226 و4/ 290، وتذكرة النحاة 171 و366 و405، والمغني 211 و886، وشرح ابن عقيل 1/ 191، والعيني 1/ 513، وشرح الأشموني 1/ 191، والهمع 2/ 6، والأشباه 2/ 107 و3/ 299، ونتائج التحصيل 960، والخزانة 1/ 345، وشرح أبيات المغني 4/ 3.

(131) تذكرة النحاة 405.

(132) حاشية الشجاعي 76، وحاشية الخضري 1/ 88.

(133) تذكرة النحاة 171، وأبو نزار هو الحسن بن صافي، لقّب نفسه بذلك اللقب، صاحب علوم، ولد ببغداد، وتوفي بدمشق سنة 568هـ. البغية 1/ 504. والفصيحي هو علي بن محمد بن علي، منسوب إلى فصيح ثعلب لترداده، توفي ببغداد سنة 516هـ. البغية 2/ 197.

أحدهن: أن «غير» خبر مقدم، والأصل: زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم حذف المبتدأ، فلما حُذف أُظهر المضمر في «عليه»، وقُدِّم الخبر، فصار إلى هذا الذي ترى، وهو قول ابن جِنِّي[134]، وتبعه ابن الحاجب.

والثاني: وهو المشهور عند المتأخرين، وهو أن «غير» مبتدأ، ومرفوع ما أضيف إليه مغن عن الخبر، وهو «على زمن». وقد ألمح إليه ابن جِنِّي، وأشار إلى جوازه ابن الحاجب، وبينه ولم يذكر غيره ابن الشجري، وتبعه ابن مالك، بل بنى عليه قاعدة، فقال في التسهيل: «وأُجرى في ذلك: غير قائم، ونحوه، مجرى: ما قائم»[135]. وذهب إليه بهاء الدين بن النحَّاس[136]، ووصفه ابن هشام بأنه أحسن ما قيل في البيت.

والثالث: أن «غير» خبر لمحذوف، و«مأسوف» مصدر كالميسور والمعسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى: أنا غير آسف على زمن هذه صفته، ونسبه ابن هشام إلى ابن الخشاب، ووصفه بالتعسف[137].

ويبدو أنه صُنع عليه البيت الذي مر في أول هذه الكلمة:

غيرُ لاهٍ عداك، فاطّرحِ اللهوَ، ولا تغترزْ بعارض سلْمِ

ومما يشهد لذلك قول أبي حيان: لم أرَ لهذا البيت نظيراً في الإعراب (يعني بيت أبي نواس) إلا بيتاً في قصيدة للمتنبي، وهو:

ليس بالمُنكَر أن برَّزْتَ سَبْقاً غيرُ مدفوعٍ عن السَّبْقِ العِرَابُ[138]

والله أعلم

---

(134) تذكرة النحاة 405.

(135) التسهيل 44.

(136) الأشباه 2/ 107.

(137) المغني 886.

(138) ديوانه 1/ 263، والنقل عن تذكرة النحاة لأبي حيان في العيني والخزانة وشرح أبيات المغني، والمطبوع من كتاب التذكرة بعضه.